دراسات عالمية



حروب الخليج

مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران

جيمس فيرون

راي تقيه



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 70

حـروب الخـليـج

مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراســات عــالميــة

حـروب الخلـيـج

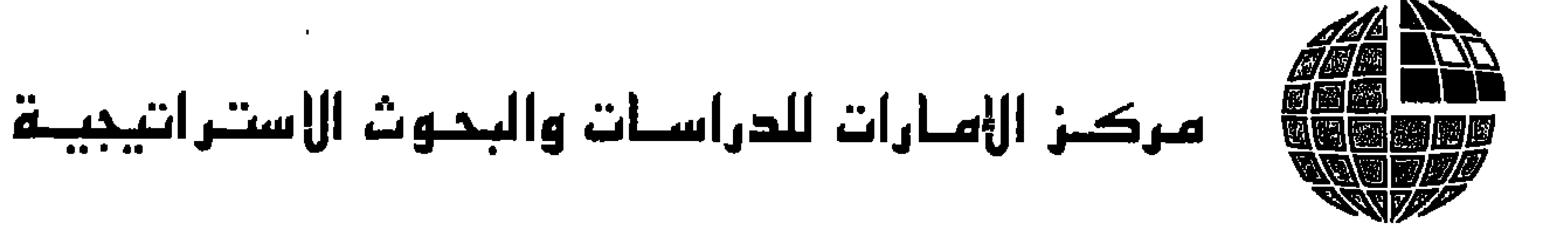
مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران

جيمس فيرون

راي تـقـيــــه

العـدد 70

تصـدر عـن



محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of the file entitled: Gulf Wars, published by *Foreign Affairs* vol. 86, no. 2 (March/April 2007). The two articles in this file are "Iraq's Civil War," by James D. Fearon and "Time for Détente with Iran," by Ray Takeyh. The ECCSR is indebted to the authors and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-1211

ISBN 978-9948-00-940-5

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

الحرب الأهلية في العراق

جيمس فيرون*

لا خروج مشرف

مع ارتفاع حدة العنف الطائفي في بغداد إبان عيد الشكر الماضي [أواخر عام 2006]، وجد المتحدثون الرسميون باسم إدارة الرئيس جورج بوش أنفسهم وسط معركة غريبة حول دلالات الألفاظ مع الصحافيين الأمريكيين بشأن ما إذا كان الصراع في العراق ينطبق عليه وصف الحرب الأهلية. ومن غير الصعب فهم الأسباب التي تجعل الإدارة الأمريكية ترفض بشدة هذه التسمية؛ فمن ناحية، ستعتبر الصحافة الأمريكية أن حدوث تحول في موقف البيت الأبيض بهذا الشأن هو بمنزلة تنازل كبير واعتراف علني بخيبة الأمل وإخفاق السياسة المتبعة، ومن ناحية أخرى، يساور الإدارة القلق من أنه إذا بدأ الرأي العام الأمريكي في اعتبار أن العنف الجاري في العراق هو حرب أهلية، فستتراجع رغبته أكثر في القبول باستمرار التورط العسكري الأمريكي في هذا البلد. فالأمريكيون سيتساءلون عندئذ: «إذا كان ما يجري حرباً أهلية، فماذا نصنع هناك، ولم نتورط في معارك الآخرين؟».

قد تكون الدلالات مهمة فعلاً، ولكن من غير الواضح ما إذا كانت ستؤثر على السياسة الأمريكية. فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل المسألة مجرد مماحكات سياسية داخلية وتصورات لدى الرأي العام، أم أن اندلاع حرب أهلية في العراق له انعكاسات على ما يمكن تحقيقه هناك، وعلى الاستراتيجية التي يتعين على واشنطن اعتمادها؟

في الواقع، هناك بالفعل حرب أهلية في العراق وهي حرب تشبه، من جوانب عدة مهمة، الحروب الأهلية التي عاشتها الدول المتحررة من الاستعمار ذات المؤسسات السياسية الضعيفة. وتشير تلك الأمثلة إلى أن الهدف السياسي لإدارة الرئيس جورج بوش في العراق -أي إرساء نظام مستقر وسلمي وديمقراطي نسبياً يقدر على الاستمرار بعد

---

* أستاذ بكلية العلوم الإنسانية وأستاذ العلوم السياسية بجامعة ستانفورد.

مغادرة القوات الأمريكية- غير واقعي. وفي ضوء هذا الهدف السياسي غير الواقعي، فإن أي استراتيجية عسكرية محكوم عليها بالفشل بغض النظر عما إذا قررت الإدارة الأمريكية الاستمرار في خطة زيادة القوات التي اقترحها الرئيس بوش، أو تحويل مهام القوات الأمريكية في العراق إلى مهمة تدريبية خالصة كما تنصح به مجموعة دراسة العراق. وحتى إذا أدت زيادة عدد القوات القتالية الأمريكية إلى تخفيف حدة العنف في بغداد، وبالتالي إلى كسب الوقت لصالح المفاوضات بشأن تقاسم السلطة في إطار الحكومة العراقية الحالية، فلا توجد دلائل قوية على أن خفض أعداد تلك القوات في المراحل التالية لن يؤدي إلى عودة الصراع الدامي على السلطة. ومن النادر أن تنتهي الحروب الأهلية بموجب اتفاق على تقاسم السلطة يعيد الاستقرار للبلد المعني. وعندما تنتهي بالفعل تلك الحروب من خلال التوصل إلى اتفاق، فإن حسم ميزان القوى عادة ما يتم على أيدي الأطراف المتحاربة التي تقل لديها الانقسامات الفئوية، ولا يتأتى سوى بعد سنوات من القتال. ولا ينطبق أي الشرطين على العراق في المرحلة الحالية، فقد اقتربت الانقسامات الفئوية بين السنة والشيعة في العراق إلى مستواها في الصومال، وتعتقد العديد من الفصائل المسلحة من كلا الجانبين أن بإمكانها انتزاع السلطة لنفسها إذا غادرت القوات الأمريكية. ومن غير المتوقع أن تتغير تلك المعتقدات بسرعة بينما هناك أعداد كبيرة من القوات الأمريكية باقية في العراق.

ومع استمرار حملة التطهير العرقي التي تشهدها بغداد، تصبح الحكومة الضعيفة التي يقودها الشيعة طرفاً حتمياً في حرب أهلية بين العرب السنة والشيعة. وكنتيجة لذلك، فإن تصميم الرئيس بوش على إنجاح الحكومة الحالية سيعني بدرجة متزايدة الوقوف في صف الشيعة، وهو موقف مشبوه من الناحية الأخلاقية وربما ليس في صالح الولايات المتحدة الأمريكية أو السلام والاستقرار الإقليميين على المدى الطويل. ومن غير المحتمل أن تحقق حكومة يقودها الشيعة نصراً عسكرياً حاسماً في المستقبل القريب في ظل الظروف الحالية الملائمة للتمرد الذي تقوده المناطق السنية. ويشجع هذا الوضع القوميين السنة على الاستعانة بتنظيم القاعدة في العراق لمساندتهم في مواجهة المليشيات الشيعية والجيش العراقي. كما أنه يجعل من واشنطن وطهران حليفتين ضد المحافظات السنية في غرب العراق.

ومادامت إدارة الرئيس بوش مصممة على دعم حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، أو أي خلف له بمواصفات مماثلة، فسيقل تأثير الحكومة الأمريكية على كافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة تقريباً. وفي المقابل، فإن التراجع عن هذا التصميم -كأن يتم البدء في تحويل القوات القتالية الأمريكية بعيداً عن مسارح العمليات الرئيسية- سيساعد على زيادة التأثير الدبلوماسي والعسكري الأمريكي على كافة الجبهات. وبينما لن يساعد ذلك الإدارة الأمريكية الحالية أو القادمة على إيجاد نهاية سريعة للحرب الأهلية التي يُحتمل أن تستمر لفترة زمنية أخرى، فهو سيتيح للولايات المتحدة لعب دور متوازن بين الأطراف المتحاربة بما سيساعد، على المدى الطويل، على بلوغ تسوية تعيد الاستقرار إلى البلاد من خلال قيام حكومة مشرِّفة يتم فيها تمثيل المصالح السنية والشيعية والكردية. وحتى إذا نجح العراقيون في الوصول إلى تسوية بشأن تقاسم السلطة، وهو هدف السياسة الأمريكية الحالية، فإن ذلك لن يتأتى إلا بعد قتال مرير ضمن الحرب الأهلية الدائرة رحاها بالفعل.

سجلات الحرب

إن الحرب الأهلية هي صراع عنيف ضمن البلد الواحد بين مجموعات منظمة للاستحواذ على السلطة المركزية أو للسيطرة على إحدى المناطق أو من أجل تغيير سياسات الحكم. ولا يرتبط مصطلح "الحرب الأهلية"، بمعناه الدارج، بحد معين من العنف الذي يتعين تحققه من أجل تصنيف صراع ما ضمن هذه الفئة من الحروب، وبما يميزها عن الإرهاب أو النزاعات السياسية المحدودة. ويعتبر علماء السياسة في بعض الأحيان أن الحد الأدنى لاعتبار أي صراع حرباً أهلية أن يكون قد أودى بحياة ألف شخص على الأقل. وتأسيساً على هذا الرقم المنخفض بحق، يكون العالم قد شهد 125 حرباً أهلية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويكون هناك حوالي 20 حرباً أهلية جارية اليوم. وحتى إذا رفعنا الحد الكمي لعدد القتلى إلى ألف شخص سنوياً في المتوسط، فعندها أيضاً يكون العالم قد شهد أكثر من 90 حرباً أهلية منذ عام 1945. (كثيراً ما يُفترض أن الحروب الأهلية هي ظاهرة سادت في فترة ما بعد الحرب الباردة، لكن الواقع هو أن عدد الحروب الأهلية ازداد بانتظام منذ عام 1945 وحتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين قبل أن يتراجع إلى مستواه في أواخر السبعينيات). وبالنظر إلى معدل القتلى في العراق،

وهو يزيد بكثير على 60 ألفاً على مدى السنوات الثلاث الماضية، فإن الصراع هناك يندرج ضمن العديد من الصراعات التي شهدها العالم مؤخراً، والتي تصنَّف روتينياً ضمن الحروب الأهلية (مثل تلك التي شهدتها الجزائر وكولومبيا وجواتيمالا وبيرو وسريلانكا). وفي الواقع، فإنه حتى هذا التقدير المحافظ لعدد القتلى، وهو 60 ألفاً، كفيل بأن تصبح بموجبه الحرب الأهلية في العراق هي التاسعة الأكثر دموية في العالم منذ عام 1945 من حيث عدد الجرحى السنوي.

ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الحروب الأهلية في صعوبة إنهائها. فقد بلغ متوسط مدة تلك الحروب منذ عام 1945 عشر سنوات بحيث طال أمد نصفها لأكثر من سبع سنوات. ويرجع طول المدة التي تستغرقها تلك الحروب إلى الأسلوب الذي يدار به معظمها من خلال مجموعات منشقة تستخدم أساليب حرب العصابات وتعمل في العادة في المناطق الريفية من الدول الحديثة الاستقلال ذات القدرات الإدارية والأمنية والعسكرية الضعيفة. وتعتبر الحروب الأهلية كتلك التي شهدتها الولايات المتحدة والتي دارت بين جيوش نظامية على جبهات واضحة الخطوط من النوع النادر. أما الحروب الأكثر انتشاراً فهي تلك التي شهدتها الجزائر وكولومبيا وسريلانكا وجنوب وغرب السودان. وكما يتضح من تلك الأمثلة، فإن حروب العصابات في المناطق الريفية قد تعتبر أسلوباً شديد الفاعلية، حيث تتيح لأعداد محدودة من المتمردين السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي لسنوات طويلة رغم الحملات العسكرية المكلفة والوحشية التي تنفذ ضدهم.

وقد بدأت الحرب الأهلية في العراق عام 2004 كحرب عصابات في المدن أساساً على يد مجموعات سنية متمردة تطمح إلى طرد القوات الأمريكية واستعادة السلطة التي كانت في يد السنة في عهد صدام حسين. وتصاعدت حدة الحرب عام 2006 مع اتساع نطاق العنف وتزايد حدته على يد المليشيات الشيعية التي تسعى، ظاهرياً، إلى حماية الشيعة من المتمردين السنة من خلال ممارسة التطهير العرقي وأساليب العصابات وقطاع الطرق.

ويختلف هذا النوع من حروب العصابات في المدن على يد المليشيات عن الحروب الأهلية التقليدية التي شهدها العالم منذ عام 1945، وإن كان ثمة بعض جوانب التشابه.

ومن بين الأمثلة المفيدة التي قل الحديث عنها ذلك الصراع العنيف الذي شهدته المدن التركية بين عامي 1977 و1980. فحسب التقديرات الرسمية، أدى القتال الذي دار بين الميليشيات والعناصر شبة العسكرية المحلية المنتمية إلى الجناح اليميني أو اليساري إلى مقتل أكثر من 20 شخصاً في اليوم ضمن الآلاف من الهجمات والهجمات المضادة والاغتيالات وحملات فرق الموت. وقد انطلقت شرارة الحرب عندما قام اليمينيون بمذبحة في مدينة قهرمان ماراش في كانون الأول/ ديسمبر 1978 تحول بعدها الصراع بين اليمين واليسار إلى عنف طائفي بين السنة والعلويين والأكراد والشيعة في مدن مختلفة.

وكما هي الحال في العراق اليوم، كانت الأطراف التركية المتحاربة شديدة التشتت والانقسام الفئوي، وخصوصاً ضمن الجناح اليساري، وكان القتال في العادة أشبه بالعنف بين عصابات المدن. وكما هي الحال في العراق أيضاً، كانت العصابات والميليشيات تربطها علاقات خفية بالأحزاب السياسية التي كانت تسيطر على البرلمان المنتخب ديمقراطياً. (وبالفعل من الممكن اعتبار أن الصراعات الأهلية التي شهدتها تركيا في تلك الفترة ويشهدها العراق الآن تندرج ضمن ما يمكن تسميته "السياسات الحزبية المليشيوية"). وقد حال احتدام المنافسة بين الساسة الأتراك البارزين وروابطهم بالمجموعات شبه العسكرية لتحقيق مآرب سياسية دون التحرك الحاسم من قبَل النظام الديمقراطي لإنهاء العنف. وكما يحدث في العراق اليوم، كان الساسة المنتخبون لاهين بشواغلهم الضيقة فيما كانت المدن تحترق. وخوفاً من أن يستشري العنف الفئوي الذي حل بالمجتمع ككل إلى صغار الضباط، نفذ قادة الجيش انقلاباً عسكرياً في أيلول/ سبتمبر 1980، تبعته حملة واسعة من القمع ضد أعضاء الميليشيات والعصابات المسلحة من الجناحين اليميني واليساري. وكان الحكم العسكري (الذي دام ثلاث سنوات) هو الثمن الذي تم دفعه لإنهاء العنف في المدن التركية.

توجد إشارات إلى أنه في حال انسحاب القوات الأمريكية، فسيشهد العراق انقلاباً عسكرياً على يد مجموعة من قادة الجيش الذين سيعلنون أن الحكومة المنتخبة لا تؤدي وظائفها وأن البلد بحاجة إلى يد قوية لفرض النظام. ولكن من غير المحتمل أن يسير الانقلاب العسكري في العراق على نفس النهج الذي سار عليه الانقلاب الذي شهدته

تركيا في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. فالجيش التركي كان مؤسسة قوية تتميز بدرجة عالية من الاستقلالية والولاء إلى الفكر القومي الذي وضعه مصطفى كمال أتاتورك، بما يمكنه من التحرك بشكل مستقل عن الانقسامات التي كانت تقطع أوصال البلد. ومع أن الجيش كان يميل إلى الجناح اليميني أكثر من الجناح اليساري، فقد كان في نظر المواطن التركي بعيداً عن القتال الفئوي وبالتالي كان جهة يمكن الوثوق بها للتدخل وإعادة الاستقرار. وفي المقابل، يفتقر الجيش العراقي، والشرطة العراقية بصورة خاصة، إلى الاستقلالية عن المجتمع والسياسة. فبينما يبدو أفراد الشرطة العراقية وكأنهم عناصر تنتمي إلى المليشيات ولكنها ترتدي زياً مختلفاً وتتلقى جزءاً من تدريبها على أيدي القوات الأمريكية، يتمتع الجيش بدرجة أعلى من التماسك المؤسسي والاستقلالية، وإن كانت تهيمن عليه العناصر الشيعية أساساً مع وجود بعض الوحدات العملياتية المختلطة. وتشير بعض الأدلة إلى أن ضباطاً كباراً في الجيش يسهلون ممارسة التطهير العرقي وربما يشتركون فيه بأنفسهم. لذلك، فإن الاستيلاء على السلطة من قبل بعض قادة الجيش سيُعتبر في نظر الكثيرين انتزاعاً للحكم من قبل فئة شيعية معينة، وقد يؤدي إلى انقسام الجيش على أسس عرقية وربما فئوية.

قد تساعد الأحداث التي شهدها لبنان عامي 1975 و1976 على الوصول إلى فهم أفضل لما يمكن أن يحدث في العراق. فمع تصاعد العنف بين المليشيات المسيحية والفصائل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1975، بقيت قيادة الجيش اللبناني في البداية خارج دائرة الصراع حيث أدركت أن تدخل الجيش سيعني انقسامه. لكن مع استشراء العنف، تدخل الجيش فعلاً في نهاية المطاف مما أدى إلى تفككه. ودخل لبنان من بعد ذلك في مرحلة طويلة من الصراع المتقطع بين المليشيات المسيحية والسنية والشيعية والفلسطينية (سواء فيما بين الطوائف المختلفة أو ضمنها). وأدى التدخل السوري والإسرائيلي في مرات إلى تخفيف حدة العنف وفي مرات أخرى إلى تصعيدها. وتغيرت التحالفات وكثيراً ما جاء ذلك على نحو مفاجئ. فعلى سبيل المثال، وقف السوريون في البداية إلى جانب المسيحيين ضد الفلسطينيين.

وفي العراق، يجري تطبيق السيناريو نفسه. فبغض النظر عن بقاء القوات الأمريكية أو رحيلها، هناك احتمال متزايد بأن يشبه -وخصوصاً المناطق الواقعة جنوب المناطق

الكردية- لبنان خلال فترة الحرب الأهلية الطويلة التي شهدها. فستتوزع السلطة السياسية الفعلية ما بين المناطق والمدن وحتى الأحياء. وبعد فترة من التطهير العرقي والقتال حول الحدود، ستبدأ فترة من التوازن الذي تتخلله أعمال عنف طائفي متقطع ومحدود وحملات أوسع نطاقاً بمساعدة قوى خارجية وبتمويل منها.

ومن المحتمل أن تتصاعد مظاهر العنف والاستغلال بين الطوائف مع تحول الميليشيات والعصابات التي نفذت التطهير العرقي بصورة متزايدة نحو الاقتتال فيما بينها حول مناطق النفوذ وأموال الحماية والمصالح التجارية. وكما جرى في لبنان، فسيزداد تدخل الدول المجاورة، وخصوصاً إيران، وإن لم يعد ذلك بالضرورة على تلك الدول بمزايا استراتيجية كبيرة. بل على العكس، فقد يعود عليها ذلك التدخل بالعديد من المآسي كما حدث مع الولايات المتحدة.

تعلُّم المشاركة

عندما تضع الحروب الأهلية أوزارها، فعادة ما يكون ذلك من خلال انتصار عسكري حاسم لصالح أحد الأطراف المتحاربة. فمن بين الحروب الأهلية الخمس والخمسين التي تم خوضها للاستيلاء على الحكم المركزي (بعكس الانفصال أو تحقيق الحكم الذاتي في منطقة بعينها) منذ عام 1955، انتهت 75٪ منها بانتصار حاسم لصالح إحدى الفئات المتصارعة. وبينما انتهت 40٪ على الأقل من تلك الحروب الخمس والخمسين بقضاء القوات الحكومية على المتمردين، انتهى ما نسبته 35٪ منها بانتصار المتمردين. أما الحروب التي انتهت بالتوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة المركزية بين الفئات المتصارعة، فقد كانت النوع الأقل انتشاراً. وحسب تقديراتنا، انتهت تسع فقط من تلك الحروب، على أفضل تقدير، أي ما نسبته حوالي 16٪ بهذه الطريقة. ومن بين الأمثلة على ذلك الحرب الأهلية في السلفادور عام 1992، وفي جنوب أفريقيا عام 1994، وفي طاجكستان عام 1997.

ولا تعود قلة الحروب الأهلية التي تنتهي باتفاقات حول تقاسم السلطة إلى نقص الجهود المبذولة من أجل ذلك. فكثيراً ما تصاحب تلك الحروب مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة بين الأطراف المتصارعة. لكن عادة ما تفشل المساعي الرامية إلى

تنفيذ تلك الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بمساعدة دول خارجية أو منظمات دولية. فعلى سبيل المثال، كان السبب وراء انطلاق حملة الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 والهجوم الذي نفذه المتمردون لإنهائها، هو الفشل الذي مني به الاتفاق الموسع لتقاسم السلطة بين الحكومة الرواندية وأحزاب الهوتو المعارضة ومتمردي التوتسي.

ويعود الفشل الذي تمنى بها اتفاقات تقاسم السلطة، في جزء كبير منه، إلى أن الحروب الأهلية تجعل المتحاربين جزءاً من منظومة تبادلية من المخاوف والإغراءات التي يغذي أحدها الآخر ويدعمه. فالمتحاربون يخشون أن يلجأ الطرف الآخر إلى القوة لانتزاع تلك السلطة، في الوقت الذي يقعون فيه هم أنفسهم تحت إغراء اللجوء إلى القوة لانتزاع السلطة. فإذا كان لدى إحدى المليشيات خوف من أن تقوم مليشيا أخرى باللجوء إلى القوة للسيطرة على الجيش أو إحدى المدن، فسيكون لديها حافز كبير لأن تلجأ إلى القوة للحيلولة دون ذلك. وبما أن المليشيا الأخرى تعي أيضاً ذلك الحافز، فيكون لديها هي أيضاً سبب قوي للتحرك على النحو الذي تخوفت منه المليشيا الأولى. وفي ضوء تلك المخاوف المتبادلة الذاتية التحقق، فإن الاتفاقات بشأن تقاسم المناصب السياسية أو العسكرية أو العوئد النفطية مثلاً تظل عادة مجرد حبر على ورق. وبينما قد تستمر تلك الاتفاقات في وجود طرف ثالث قوي يهدد ضمنياً بمنع قيام أحد الأطراف باللجوء إلى القوة للاستحواذ على السلطة دون الطرف الآخر (كما فعلت الولايات المتحدة في العراق)، فإنه من المحتمل أن تنهار فيما عدا ذلك.

سعت إدارة الرئيس جورج بوش إلى المساعدة على قيام حكومة عراقية على أساس تقاسم السلطة بين قادة الشيعة والسنة والأكراد. إلا أن تلك المساعي جاءت في وسط حرب أهلية متصاعدة. وتشير الأدلة التاريخية إلى أن تلك الجهود ستكون عديمة الجدوى. وقد يؤدي قيام طرف ثالث بإحلال الأمن إلى إضعاف الاعتقاد بأن الحكومة يمكن أن تعمل بمفردها في حال توقف الدعم الذي تحصل عليه من ذلك الطرف. لذلك، فإنه من غير المحتمل أن يؤدي التدخل العسكري الأمريكي في العراق إلى قيام حكومة قادرة على العمل بصورة مستقلة ودون دعم خارجي، بغض النظر عما إذا كانت تلك القوات الأجنبية ستبقى في البلاد لعشرة أشهر أو عشر سنوات أخرى.

هل يمكن أن يكون العراق في عام 2007 أحد الحالات النادرة التي ينجح فيها تقاسم السلطة في إنهاء الحرب الأهلية؟ إن التأمل في تلك الحالات يشير إلى أن لها خاصيتين تجعلان من تقاسم السلطة حلاً مجدياً. أولاً، لا يتم في العادة التوصل إلى اتفاق دائم سوى بعد أن تُظهر فترة من القتال القدرات العسكرية النسبية للأطراف المتصارعة. ولابد من اقتناع كل طرف بأنه لن يستطيع نيل كل ما يريد بالقوة. فعلى سبيل المثال، لم يكن كافياً من أجل تنفيذ اتفاق دايتون، الذي تم بموجبه تقاسم السلطة بين أطراف الحرب البوسنية، أن يتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) لإحضار الأطراف إلى طاولة المفاوضات. فقد استلزم الأمر كذلك أكثر من ثلاث سنوات من القتال المرير بين الأطراف المتصارعة انتهى بحالة من الجمود بحلول صيف عام 1995. وحتى عندئذ، لم يكن الاتفاق ليصمد وكانت الحكومة ستسقط حتماً لولا الضمانات المستمرة التي قدمها الناتو والسيطرة السيادية الفعلية لمكتب المندوب السامي الذي تأسس بموجب الاتفاق.

ثانياً، لا تصمد اتفاقات تقاسم السلطة سوى عندما يتمتع كل طرف بدرجة نسبية من التماسك العضوي. فكيف يمكن لأحد الأطراف أن يأمل من الطرف الآخر أن يفي بالتزاماته إذا لم تكن لدى هذا الأخير سيطرة فعلية على أعضائه؟ وبالفعل، فقد أدى انقسام المجموعات المتمردة على نفسها لسنوات طويلة في بوروندي والصومال مثلاً إلى تعطيل محاولات الوصول إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة وإنهاء الحرب الأهلية. وفي المقابل، قد يؤدي ترسيخ مركز أحد الفصائل المتمردة إلى تسهيل التوصل إلى اتفاق سلام كما حدث قبل التوصل إلى الاتفاق الذي أُنهيت بموجبه الحرب الأولى بين الخرطوم ومتمردي جنوب السودان عام 1972.

إن أياً من الشرطين لا يتوافر في العراق. أولاً، يوجد العديد من المجموعات السنية المهمة (والمسلحة تسليحاً جيداً) التي ترى أنه لولا وجود القوات الأمريكية، لاستعادت سيطرتها على بغداد وباقي أجزاء البلاد. كما يوجد العديد من الشيعة -والكثير منهم مسلحون- الذين يعتبرون أنه نظراً لكونهم الأغلبية، فإن بإمكانهم فرض هيمنتهم السياسية على العراق وهم عازمون على ذلك. ومن بين الشيعة أيضاً، يبدو أن مقتدى الصدر يعتقد أن بإمكانه انتزاع السلطة من منافسيه إذا ما غادرت الولايات المتحدة.

وبالفعل، فإنه في حالة انسحاب الولايات المتحدة، فمن المتوقع أن تتصاعد حدة القتال بين الميليشيات الشيعية. وقد يؤدي القتال العلني بين تلك الفصائل إلى ترسيخ الاعتقاد لدى السنة بقدرتهم على استعادة السلطة.

ثانياً، يتسم السنة والشيعة على السواء بالانقسام الفئوي المفرط سواء على المستوى السياسي الوطني أو على مستوى المليشيات والعصابات المحلية. وينقسم الساسة الشيعة إلى أربعة أحزاب رئيسية على الأقل، وينقسم أحدها بدوره، وهو حزب الدعوة الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء نوري المالكي، إلى ثلاثة فصائل رئيسية. وتشير وسائل الإعلام الأمريكية باستمرار إلى الصدر باعتباره قائد المليشيا الشيعية الأكبر والأعنف في العراق، وإن لم يُعرف ما إذا كان باستطاعته بالفعل السيطرة على تحركات المليشيات التي تهتف باسمه. وكذلك الحال بالنسبة للعراقيين السنة إذ إنهم موزعون خارج بغداد على أساس عشائري، وسيصبح من الصعب بمكان، في ظل الفوضى الهيكلية التي تتسم بها مؤسساتهم، تحقيق التنسيق فيما بينهم.

لو كانت لدى المالكي السلطات التي كانت لدى نيلسون مانديلا وحزب يتمتع نسبياً بنفس الدرجة من التماسك والشعبية اللتين كان يتمتع بهما حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في فترة الصراع ضد التفرقة العنصرية، لكان باستطاعته، أي المالكي، أن يتخذ خطوات أكثر فاعلية باتجاه إدماج القادة السنة في الحكومة والتعاون معهم دون خوف من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف مركزه مقارنة بباقي خصومه من الساسة الشيعة. كما كان سيصبح أكثر قدرة على كسب ثقة الزعماء السنة والوفاء بالوعود المقطوعة لهم. أما من حيث الواقع، فإن المنافسة السياسية ضمن الطائفة الشيعية تكبل حركة الحكومة الجديدة التي يرى وزراؤها أن الخيار الأفضل أمامهم هو تشكيل مليشيات خاصة، أو إقامة علاقات مع المليشيات القائمة لاستغلالها في المعارك الجارية والمستقبلية وعمليات الابتزاز والتهريب.

أما الأمر المأساوي فهو أن استمرار الحرب الأهلية يبدو السبيل الوحيد لبلوغ نقطة يصبح عندها تقاسم السلطة هو الحل المجدي لمشكلة الحكم في العراق. وقد يترتب على

استمرار القتال اتضاح ميزان القوى وزيادة الضغوط من أجل التلاحم الداخلي لدى أحد الطرفين أو كليهما، مما سيهيئ أرضية أكثر صلابة إما لانتصار أحد الطرفين على الآخر أو للتوصل إلى تسوية نهائية عن طريق التفاوض. وفي حالة ظهور بوادر على التوصل إلى تسوية، فسيكون من الأمور شبه الحتمية نشر قوات إقليمية أو دولية لحفظ السلام للمساعدة على تنفيذها. وقد كانت مجموعة دراسة العراق محقة عندما أشارت في تقريرها إلى ضرورة أن تسارع واشنطن إلى إرساء الآليات الدبلوماسية للتعامل مع تلك الاحتمالات.

العمل المتوازن

ربما -وهو المأمول- يكون هذا التحليل مفرطاً في التشاؤم. ربما ينجح ساسة العراق المنتخبون في الخروج من مأزقهم، وربما يتمكن الجيش العراقي، بدعم أمريكي، من اكتساب القدرات ويتولد لديه الدافع للتعامل بفاعلية وحياد مع المتمردين والمليشيات أياً كانت انتماءاتهم. غير أن احتمالات تحقق السيناريو المتفائل تبدو شديدة التضاؤل، بما يحتم على صانعي السياسات النظر في التداعيات التي ينطوي عليها استمرار الحرب الأهلية وتصاعدها.

لنفترض أن التطهير العرقي الذي تشهده بغداد سيستمر وأن المجموعات السنية المتمردة والمليشيات الشيعية ستواصل الاقتتال، سواء فيما بينها أو ضد القوات الأمريكية والمدنيين. إذا استمرت إدارة الرئيس بوش في التمسك بمقاربتها المبنية على "مواصلة الطريق حتى النصر" والتي كانت عملية زيادة القوات آخر تجسيد لها، فسيصبح من الواضح بصورة متزايدة أن تلك السياسة إنما تعني الوقوف في صف الشيعة في حرب شرسة بين السنة والشيعة. وقد تلعب القوات الأمريكية دوراً إيجابياً من خلال منع انتهاكات حقوق الإنسان على يد وحدات الجيش العراقي وتخفيف حدة العنف والتطهير العرقي. لكن مادامت واشنطن مصرة على "إنجاح" هذه الحكومة العراقية وفق الشروط التي وضعها الرئيس بوش، فإنه ليس ثمة مفر من أن تصبح الوظيفة الرئيسية للقوات الأمريكية هي دعم حكومة المالكي أو من سيخلفه. ويتيح ذلك الشعور بالأمن للمالكي

ولائتلافه القدرة على الاستمرار، بصورة ضمنية، في خوض حرب قذرة أو في الموافقة عليها ضد أعداء حقيقيين أو مفتعلين من الطائفة السنية، في الوقت الذي يعلن فيه دعمه "للمصالحة الوطنية".

تلك سياسة يصعب الدفاع عنها سواء من الناحية الأخلاقية أو من حيث المصلحة الوطنية. فحتى إذا نجح أفراد العصابات الشيعية أو من يساعدونهم ضمن الحكومة في القضاء على الوجود السني في بغداد، فمن غير المحتمل أن ينجحوا في إخماد التمرد في المحافظات ذات الأغلبية السنية في غرب العراق أو في منع الهجمات في بغداد والأماكن الأخرى التي يقطنها الشيعة. وبعبارة أخرى، من غير المحتمل أن تؤدي السياسة الأمريكية الحالية إلى تحقيق نصر عسكري حاسم في المستقبل القريب أو في أي وقت آخر. وحتى إذا أدت إلى مثل ذلك النصر، فهل هذا هو ما ستريده واشنطن؟ إن قيام حكومة وحشية عنصرية بقيادة الشيعة في بغداد سيرسخ صورة إيران باعتبارها القوة الإقليمية الصاعدة. كما أن الدعم الأمريكي لحكومة كهذه سيشجع العراقيين السنة وكذلك دول الشرق الأوسط ذات الأغلبية السنية على دعم تنظيم القاعدة كحليف لها في العراق. ومن خلال حفز تلك الدول على دعم القوى السنية التي تحارب الحكومة الشيعية، فستنزلق الولايات المتحدة إلى حرب ضد تلك الدول من خلال الحرب التي ستقوم بين وكلائهما.

وحتى يصبح أمامها المزيد من الخيارات الجذابة، يجب على إدارة الرئيس بوش، أو على الإدارة التي ستخلفها، التخلي عن تقديم الدعم العسكري غير المشروط للحكومة الشيعية التي تولت بمساعدتها مقاليد السلطة في بغداد. ذلك أن تصميم واشنطن على دعم حكومة المالكي يضعف النفوذ الدبلوماسي والعسكري الأمريكي لدى كافة الأطراف تقريباً في البلد وفي المنطقة ككل. من هنا، فإن البدء في التخلي عن ذلك الالتزام من خلال سحب القوات القتالية من مسارح العمليات الرئيسية قد يزيد بالتالي من تأثير الولايات المتحدة لدى تلك الأطراف. وعندها سيصبح لدى القيادة السياسية الشيعية الحالية الحافز كي تسعى إلى استعادة الدعم العسكري الأمريكي، من خلال، مثلاً، بذل المزيد من الجهود المخلصة من أجل إدماج السنة في الحكومة أو كبح الميليشيات الشيعية (إن لم يكن معروفاً ما إذا كانت لديها بالفعل القدرة على ذلك). ومع مغادرة القوات الأمريكية، ستبدأ

المجموعات السنية المتمردة في النظر بدرجة أقل إلى الولايات المتحدة على أنها حليف مخلص "للفرس"، وبدرجة أكبر على أنها مصدر محتمل للدعم المالي وحتى العسكري. وسيزداد تأثير واشنطن لدى كل من إيران وسوريا نظراً لأن القوات الأمريكية لن تبقى عاجزة عن التقدم في بغداد ومحافظة الأنبار، ولأن البلدين لديهما مصلحة مباشرة في تجنب الفوضى المتزايدة في العراق.

إن أياً من الأمور المذكورة أعلاه لن يساعد على إيجاد نهاية سريعة للحرب الأهلية التي ستستمر ربما لبعض الوقت في كافة الأحوال. لكنه سيمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من التحرك باتجاه لعب دور متوازن، سيساعد بدرجة أكبر على الوصول إلى حل نهائي، يتم بموجبه تمثيل المصالح السنية والشيعية والكردية ضمن حكومة عراقية مشرِّفة.

وعلى الرغم من العنف الفظيع الذي يقطع أوصال العراق حالياً، يوجد أمل على المدى الطويل في عودة دولة عراقية قابلة للحياة على أساس اتفاق سياسي بين قادة السنة والشيعة والأكراد. وبالفعل، فقد ينشأ تعاون بين تلك الأطراف وفق الأسس التي يضعها دستور مشابه للدستور المعمول به حالياً، وإن لم يبد ذلك ممكناً إلا بعد انقضاء فترة طويلة من الاقتتال. وسيكون الأساس الذي تقوم عليه الدولة العراقية الجديدة هو المصلحة المشتركة لجميع الأطراف، وخصوصاً النخبة، في الاستغلال الكفء للموارد النفطية. وقد يؤدي استمرار الحرب الأهلية إلى اقتناع قادة الشيعة بأنه ليس بإمكانهم أن ينعموا، بصورة كاملة، بأرباح النفط وبمقاليد الحكم دون شراء رضا المجموعات السنية التي سيكون لاستمرارها في التمرد تكاليف باهظة. وقد تُقنع الحرب الأهلية السنة بأن العودة إلى زمن هيمنة السنة وخضوع الشيعة أمر مستحيل. ومن مصلحة القادة الأكراد أن يستمر نظام الحكم الذاتي الذي حصلوا عليه ولكن مع نيل نصيبهم من النفط.

وتوجد بطبيعة الحال نتائج أخرى ممكنة لاستمرار الحرب الأهلية في العراق، بما فيها تقسيم البلاد رسمياً، أو إحراز إحدى المنظمات المسلحة السنية أو الشيعية نصراً عسكرياً حاسماً في المناطق الواقعة جنوب المناطق الكردية وفرضها نظاماً ديكتاتورياً صارماً. ومن حيث مدى قدرة الولايات المتحدة على التأثير في النتيجة النهائية، فإن الهدف الأفضل على

المدى الطويل يظل هو التوصل إلى اتفاق حول تقاسم السلطة. فكما ترى مجموعة دراسة العراق، يمكن أن يؤدي السعي إلى فرض حل على أساس تقسيم العراق إلى زيادة أعداد القتلى. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا توجد حدود واضحة وقابلة للدفاع عنها تفصل بين السنة والشيعة، ولن يرضى السنة بقطعة أرض خالية من الموارد النفطية في غرب العراق، ومن غير المعروف ما إذا كانت الدول السنية والشيعية والكردية الجديدة ستعيش في سلام أفضل مما هو سائد في العراق في الوقت الحاضر، وسيخلف تقسيم الدولة الواحدة إلى ثلاث دول في هذه المنطقة مشكلات اقتصادية هائلة. وعلى أية حال، فقد تؤدي الحرب الأهلية إلى أن يتفق المتحاربون على تقسيم البلد، ولكن قراراً كهذا يجب أن يتخذه العراقيون أنفسهم وليس القوى الخارجية.

إن الحروب الأهلية تنتهي في معظمها بنصر عسكري حاسم لصالح هذا الفريق أو ذاك، وهو ما قد تنتهي إليه هذه الحرب أيضاً. إلا أن قيام أي مجموعة سنية أو شيعية بإحراز انتصار عسكري حاسم وفرض نظام سياسي ديكتاتوري ليس من الأهداف التي تحبذها الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل. ذلك أن الانتصار العسكري الحاسم لصالح أي فئة شيعية سيكون في صالح إيران وتنظيم القاعدة، بينما سيؤدي انتصار المتمردين السنة إلى استعادة حكم الأقلية المستبدة، وهي أحد أهم الأسباب وراء الفوضى الحالية.

ثمة نتيجتان أخريان أكثر اعتدالاً وفائدة بالنسبة إلى معظم العراقيين، والسلام والاستقرار الإقليميين، والمصالح الأمريكية في المنطقة. أما الأولى فهي أن يتم التوصل إلى اتفاق حول تقاسم السلطة بين عدد محدود من اللاعبين العراقيين الذين قادوا بالفعل قوة عسكرية وخضعت مناطق لسيطرتهم، على أن تشرف على تنفيذه، في المراحل الأولى على الأقل، قوة دولية لحفظ السلام. وأما الثانية فهي صعود قوة عسكرية مهيمنة تكون لدى قائدها الرغبة والقدرة على عقد اتفاقات مع "أمراء الحرب" أو الزعماء السياسيين من كافة الفصائل. ولا يمكن أن تفرض الولايات المتحدة أي النتيجتين في المرحلة الحالية، إذ لا يمكن الوصول إلى أي منهما إلا من خلال القتال والمساومة بين العراقيين أساساً.

ولتسهيل بلوغ أي النتيجتين، سيكون على الولايات المتحدة اتباع سياسة متوازنة واستخدام الأدوات الدبلوماسية والمالية، وربما بعض الأدوات العسكرية، لترسيخ فكرة

أن أياً من الفصائل لا يمكنه الانتصار بمفرده ودون تقاسم السلطة والموارد. ومن الممكن اتباع سياسة التوازن تلك "عن بعد" من خلال تقديم الدعم النقدي والمادي للحلفاء التكتيكيين، أو "المتواجدين على الأرض" ربما من خلال تنفيذ ضربات جوية أو أي شكل آخر من أشكال التدخل العسكري الأمريكي، انطلاقاً من القواعد الموجودة داخل العراق أو في المناطق القريبة. وستعتمد آليات ذلك التدخل بالضرورة على مجموعة معقدة من الفرق الدبلوماسية والسياسية والعسكرية. أما النقطة المهمة، فهي أن البديل الوحيد لسياسة التوازن تلك هو تقديم الدعم اللازم كي يتمكن أحد الأطراف المتصارعة من إحراز نصر عسكري حاسم، وهو ما سيكون أمراً غير مستحب حتى في ظل الاحتمال البعيد بأن يتحقق هذا النصر في المستقبل القريب.

وحتى إذا أدت زيادة القوات القتالية الأمريكية إلى خفض أعداد القتلى في بغداد، فإنه لا يوجد سوى القليل من الأمثلة التاريخية والحقائق ذات الصلة بحالة العراق التي توحي بأن القوات الأمريكية لن تبقى متورطة في العراق لعقود قادمة بهدف إخماد الصراعات الطائفية والفئوية على السلطة مع تجنب الهجمات الجهادية والقومية. أما السيناريو الأكثر احتمالاً فهو أن يؤدي التزام إدارة الرئيس جورج بوش بإنجاح حكومة المالكي إلى أن تصبح الولايات المتحدة متواطئة في حملة واسعة النطاق من التطهير العرقي. لذلك، فإن الخيار الأكثر حكمة وقبولاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو أن تتبنى سياسة أكثر حيادية في الحرب الأهلية الدائرة. وتحقيقاً لهذا الهدف، لابد أن تتخلى إدارة الرئيس بوش، أو من سيخلفه، عن فكرة أن زيادة عدد القوات الأمريكية أو تغيير التكتيك الذي تتبعه الولايات المتحدة في العراق سيساعد على أن يصبح العراق، حسبما قال الرئيس بوش، قادراً على «حكم نفسه بنفسه والمحافظة على بقائه والدفاع عن نفسه» بعد خروج القوات الأمريكية.

حان وقت الوفاق مع إيران

راي تقيه*

نجم صاعد

بعد مرور خمسة أعوام على تعهد إدارة الرئيس جورج بوش بتغيير وجه الشرق الأوسط، أصبحت المنطقة بالفعل مختلفة تماماً. فقد دفعت مغامرات واشنطن الفاشلة في العراق، وهزيمة القوة الإسرائيلية في لبنان، وصعود الشيعة الذين كانوا مهمشين في السابق، وتقدم الأحزاب الإسلامية بالشرق الأوسط إلى حافة الفوضى.

وفي وسط هذه الفوضى تقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فالنظام الإيراني لم ينجح فقط في الصمود أمام الهجوم الأمريكي وامتصاصه، وإنما نجح كذلك في زيادة نفوذ إيران في المنطقة. فقد أصبحت إيران الآن في صلب المشكلات الرئيسية التي يعانيها الشرق الأوسط، بدءاً من الحرب الأهلية التي بدأت بوادرها تتكشف في العراق ولبنان، وصولاً إلى التحدي الأمني في الخليج بحيث أصبح من الصعب التخيل بأن أياً من تلك المشكلات سيجد حلاً دون تعاون طهران. وفي هذه الأثناء، تزداد قوة إيران من خلال برنامجها النووي الذي يتقدم بلا توقف على الرغم من الاحتجاجات المستمرة التي يثيرها المجتمع الدولي بهذا الشأن.

وقد وضع هذا التطور الأخير بصورة خاصة واشنطن في موقف حرج. فمنذ قيام الثورة التي أطاحت نظام الشاه عام 1979، اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من السياسات غير المتناسقة تجاه طهران. وقد حاولت في مراحل مختلفة إطاحة النظام، بل ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى التهديد بالقيام بعمل عسكري. وفي مراحل أخرى، سعت واشنطن إلى إجراء محادثات مع طهران حول عدد محدود من القضايا. وفي كل الأحوال، عملت على تقييد إيران والحد من نفوذها في المنطقة. إلا أن أياً من تلك المقاربات

---

* زميل أول لدى مجلس العلاقات الخارجية ومؤلف كتاب إيران الخفية: التناقض والسلطة في الجمهورية الإسلامية.

لم ينجح وخصوصاً سياسة الاحتواء التي لاتزال تمثل الاستراتيجية المفضلة ضمن السياسات المطروحة للتعامل مع إيران.

وإذا كانت الولايات المتحدة تأمل أن تتمكن من كبح جماح إيران وترويضها فإن عليها إعادة التفكير في استراتيجيتها بصورة كاملة. فالجمهورية الإسلامية باقية على الأقل في المستقبل القريب، ولا سبيل للحد من نفوذها الإقليمي المتزايد. وعلى واشنطن تجنب الخيارات العسكرية الجذابة سطحياً، وأسلوب المحادثات المشروطة، وسياسة الاحتواء لصالح سياسة جديدة مبنية على الوفاق. وعليها، بصورة خاصة، منح البراجماتيين في طهران الفرصة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين. ففي ظل الأفق الذي سيتسلحون به من إمكانية قيام علاقة جديدة بين الطرفين، سيصبح البراجماتيون في موقف يسمح لهم بإضعاف المتطرفين في طهران والعمل على تحويل ميزان القوة لصالحهم. وكلما أسرعت واشنطن في قبول تلك الحقائق وفي تطبيع علاقاتها مع أشد أعدائها مراساً وأقدمها في الشرق الأوسط، كان ذلك أفضل.

لا توجد خيارات جيدة

عند التحدث عن إيران، يصر الرئيس جورج بوش في العادة على أن «كافة الخيارات مطروحة على الطاولة»، وهو تذكير فظ بأن واشنطن قد تلجأ إلى استخدام القوة ضد طهران في حالة فشل كافة الحلول الأخرى. ويغفل هذا التهديد الحقيقة المتمثلة في أن الولايات المتحدة ليس لديها خيار عسكري واقعي في مواجهة إيران. فمن أجل أن تحمي إيران منشآتها النووية من أي ضربات أمريكية محتملة، حرصت على نشر تلك المنشآت في أنحاء مختلفة من البلاد وتشييدها على أعماق كبيرة تحت سطح الأرض. لذا، فإن أي هجوم أمريكي سيكون عليه تذليل التحديات الاستخباراتية المتمثلة في معرفة مواقع تلك المنشآت من جهة، والتحديات اللوجستية المتعلقة بكيفية ضرب تلك المنشآت من جهة أخرى. (وكما أظهر الفشل في حالة العراق، فإن الاستخبارات الأمريكية لا تتمتع دائماً بنفس الدرجة من الموثوقية التي يجب أن تكون عليها). وحتى في حالة القيام بهجوم عسكري ناجح، فهو لن يقضي على الطموحات النووية للملالي وإنما سيحفزهم إلى إعادة

بناء المنشآت التي تم تدميرها مع إيلاء انتباه أقل هذه المرة لالتزامات إيران بموجب اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

ماذا عن إجراء حوار مشروط كالذي اقترحته وزيرة الخارجية كونداليزا رايس؟ فقد اتخذت رايس خطوة كبرى إلى الأمام في أيار/ مايو 2006 عندما أعلنت عن رغبة الولايات المتحدة في المشاركة في محادثات متعددة الأطراف مع إيران بشأن قضية البرنامج النووي، وذلك في حالة قيام إيران بتعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم. إلا أن البيان أخطأ في تصوير النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على أنه مجرد مشكلة تتعلق بنزع السلاح، والحال أن الخلافات السياسية والاستراتيجية بين البلدين تمتد جذورها إلى أكثر من ذلك بكثير مما يتطلب اعتماد مقاربة أكثر شمولية لتسويتها.

في ضوء هذه الحقائق الصعبة، فقد بدأ العديد من صانعي السياسات في الولايات المتحدة في الانقياد نحو ما يعتبرونه الخيار الذي سيثير أقل قدر من الاعتراضات وهو الاحتواء، على أمل أن تنجح الضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية المستمرة في التصدي لمخططات طهران الشريرة على المدى القصير، وأن تساعد في نهاية المطاف على قدوم حكومة إيرانية جديدة تتسم بالمزيد من الديمقراطية والتوافق مع المصالح الأمريكية.

إن احتواء إيران ليس بالفكرة الجديدة. فقد كانت تلك -بصورة أو بأخرى- هي السياسة الفعلية للولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الجمهورية الإسلامية، وحظيت بدعم واسع في واشنطن من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي. إلا أن دعم مثل تلك السياسة اليوم بأمانة يتطلب الرد أولاً على عدد من الأسئلة: هل من الممكن بحق احتواء دولة تسعى إلى نشر نفوذها من خلال الأساليب غير المباشرة مثل دعم الإرهاب، وتمويل العملاء، والعمل مع الأطراف الشيعية الخارجية؟ وهل ستتوافر لدى دول أخرى في المنطقة الرغبة في مساعدة الولايات المتحدة على عزل إيران؟

لو كانت واشنطن تفكر بعقلانية في البدائل المتاحة أمامها، لأدركت بسرعة أن الإجابة على تلك الأسئلة هي بالنفي. إلا أن السياسة الأمريكية ظلت لسنوات طويلة تتسم بشك عميق إزاء طهران. فخلال أيام المشاعر المتأججة التي أعقبت ثورة عام 1979،

بدا الغضب الإسلامي الإيراني رهيباً وتوسعياً بدرجة خطيرة. واعتبرت النخبة الحاكمة من رجال الدين أن حدود إيران إنما هي بقايا ماض مرفوض وبدت مصممة على تصدير الثورة. إلا أن النظام الإقليمي كان أشد تحملاً مما ظنه الملالي، وتلاشت معظم أحلام إيران الثورية في ساحات القتال ضد العراق خلال ثمانينيات القرن العشرين. وأرغمت الحرب المكلفة ضد بغداد نخبة رجال الدين على إدراك مدى محدودية قوتهم ومدى تمادي طموحاتهم. وبينما استمرت طهران في خطابها العالمي اتسمت سياستها الخارجية بالمزيد من البراجماتية. ومع ذلك، فقد ترسخت صورة إيران في مخيلة الولايات المتحدة كعنصر من عناصر زعزعة الاستقرار، وهي صورة استمرت إلى الآن رغم أن إيران لم تعد منذ زمن طويل دولة رجعية، وإنما تحولت إلى قوة متوسطة الحجم تسعى إلى تعزيز مركزها في المنطقة. وبعبارة أخرى، لم تعد سياسة الاحتواء منذ فترة هي السياسة المناسبة نظراً لأن إيران لم تعد دولة ثورية عازمة على تصدير نموذجها في الحكم إلى الآخرين بالقوة.

وفي الواقع، فإن سياسة الاحتواء لم تنجح في الماضي ولا يتوقع أن تنجح في المستقبل. وقد تم توثيق ذلك الإخفاق بوضوح في التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية التي تعرض بالتفصيل دعم إيران المستمر للإرهاب، وتحذر من تقدمها على صعيد برنامجها النووي. ولم تفلح العقوبات وأشكال الضغط الأمريكي الأخرى في حمل إيران على تصحيح سلوكها. والأدهى من ذلك أن إدارة الرئيس بوش اتخذت مؤخراً خطوات تؤدي إلى زيادة عدم فاعلية سياسة الاحتواء. فقد كانت إيران هي المستفيدة من غزو واشنطن المتهور للعراق من خلال تعزيز مركز الأحزاب الشيعية المحلية المتعاطفة مع طهران. وقد انقضى الزمن الذي يمكن أن توازن فيه دولة عراقية سنية القوى الشيعية في إيران. ومع أن الشيعة العراقيين ليسوا متجانسين، فإن الحزبين الشيعيين الرئيسيين الموجودين في السلطة ببغداد، وهما حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، تربطهما صلات وثيقة بطهران. ولا يعني ذلك أن قادة العراق الجدد راغبون في تقديم مصالح إيران على مصالحهم، ولكن من غير المحتمل أن يدخلوا في مواجهة ضد الجمهورية الإسلامية نزولاً على طلب واشنطن.

ولا يحتمل وجود دولة في الشرق الأوسط مستعدة اليوم لمواجهة إيران. فعلى الرغم من أن الدول العربية في الخليج اعتمدت على الإمبراطورية البريطانية ثم على الولايات المتحدة الأمريكية في موازنة جارتها القوية، إلا أن السلوك المتهور لإدارة الرئيس جورج بوش وإخفاقها في إحلال السلام في العراق أضعف من الثقة التي تضعها القوى المحلية في قدرات الولايات المتحدة. ومع تنامي العداء لأمريكا ازدادت الصعوبة التي تواجهها حكومات المنطقة في التعاون مع الولايات المتحدة أو في السماح للقوات الأمريكية بالتواجد على أراضيها. وبينما قد تتمكن الولايات المتحدة من الاحتفاظ بقوات بحرية في مياه الخليج أو بقواعد صغيرة في بعض الدول التي تثق بها مثل دولة الكويت، إلا أنه من غير المحتمل أن يكون لها تواجد كبير في المنطقة بالنظر إلى تدني شعبيتها لدى شعوب المنطقة، وإلى أن سياساتها تبدو شديدة التقلب في عيون النخب الحاكمة. وقد أصبح الكثير من دول الخليج يثق في نوايا إيران أكثر مما يثق في الولايات المتحدة الأمريكية ومشاريعها التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. لذا، فمع تنامي قوة إيران، من المحتمل أن تمضي تلك الدول نحو التعايش مع طهران بدلاً من مواجهتها.

وقد بدا المجتمع الدولي غير آبه نسبياً بتصرفات إيران؛ فبينما أحرزت إدارة الرئيس بوش خلال العام الماضي عدة انتصارات رمزية على طهران مثل إصرارها على أن يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإدانة إيران وحثها على تعليق برنامجها النووي، إلا أنه لم يعد هناك سوى القليل من القوى الكبرى التي تدعم فرض عقوبات مشددة على الجمهورية الإسلامية. ولا يعود ذلك إلى كون الفرنسيين جبناء أو كون الروس بلا مبادئ، وإنما إلى عدم اعتقاد حلفاء واشنطن بأن إيران تمثل تهديداً كبيراً أو ملحاً. فبالنسبة إلى هؤلاء الحلفاء، تمثل طموحات إيران النووية وحتى دعمها للإرهاب تحديات محدودة يمكن معالجتها دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو فرض التدابير الاقتصادية القسرية. وإبان الأيام الأولى للحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة قادرة على حشد التأييد من أجل احتواء الاتحاد السوفيتي، نظراً لأن شركاءها الأوربيين كانت تساورهم نفس الدرجة من القلق إزاءه. أما الوضع بالنسبة إلى إيران اليوم فهو ليس كذلك. فباستثناء إسرائيل، لا ينتاب القلق سوى عدد محدود من أصدقاء الولايات المتحدة.

أمر يجب تذكُّره

من أجل وضع سياسة أكثر فاعلية تجاه إيران، على قادة الولايات المتحدة الأمريكية أولاً قبول بعض الحقائق المريرة، مثل صعود إيران كقوة إقليمية وبقاء نظامها، ومن ثم التساؤل عن كيفية التعايش مع تلك الحقائق. فعلى الرغم من خطاب الجمهورية الإسلامية الملتهب وادعاءاتها المنمقة، فإنها ليست بألمانيا النازية وإنما هي قوة انتهازية تسعى إلى فرض هيمنتها على منطقتها دون اللجوء إلى القوة. وعلى الولايات المتحدة أن تدرك أن إيران قوة صاعدة، وأن تبدأ حواراً معها بهدف وضع إطار يضمن ضبط نفوذها، أي أن تبدي الرغبة في التعايش مع إيران وفي الوقت نفسه تكبح جماحها. وبعبارة أخرى، إن على الولايات المتحدة اتباع سياسة الوفاق مع إيران.

وبغض النظر عن مدى المبالغة التي قد تنطوي عليها تلك الدعوة، فإن الولايات المتحدة لديها الخبرة في التعامل مع القوى التي قد تبدو منيعة. ففي أواخر الستينيات من القرن العشرين ومع تراجع التواجد الأمريكي في آسيا، بدأت الصين في استعراض عضلاتها أمام جيرانها. ولم يتمثل رد فعل الرئيس ريتشارد نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسينجر في إنكار الصين كقوة حقيقية، إنما بدأا في إجراء محادثات مع بكين، وسرعان ما حصلا على مساعدتها في إنهاء حرب فيتنام وإحلال الاستقرار في شرق آسيا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى سياسة الوفاق التي اتبعتها إدارة الرئيس نيكسون تجاه الاتحاد السوفيتي؛ فهي لم تنجح فقط في تفادي الصراع ضد موسكو، وإنما أيضاً في إرساء تعاون بين الطرفين في القضايا المهمة المتعلقة بالحد من التسلح.

ومن غير الواضح ما إذا كانت إيران ستبدي اليوم، كشريك في المفاوضات، نفس الرغبة التي أبدتها في السابق كل من الصين والاتحاد السوفيتي، وإن كانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد بذلك. فقد أدت التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط مؤخراً والتشنجات الداخلية التي شهدتها إيران إلى أن تقف طهران عند منعطف خطير. فقد يؤدي صعود إيران بوصفها الدولة الأقوى في منطقة الخليج إلى أن تضطر طهران، في نهاية المطاف، إلى تغيير علاقتها مع ألد أعدائها، وإلى الاتجاه إما نحو التعايش مع الولايات المتحدة أو مواجهتها.

لقد فضّلت الحكومة الإيرانية خلال المحاولات السابقة لإجراء مفاوضات مع واشنطن أن تكون المحادثات شاملة بدلاً من أن تدور حول قضية بعينها. وفي رد طهران على العرض الذي قدمه الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الصيف الماضي، أكدت على استعدادها لإقامة «تعاون طويل الأجل في المجالات المتعلقة بالأمن والجوانب الاقتصادية والسياسية والطاقة، بما يحقق الأمن المستدام في المنطقة ويضمن أمن الطاقة على المدى الطويل». كما أعربت عن رأيها القائل إنه «من أجل حل القضية قيد البحث حلاً مستداماً، لا يوجد بديل سوى التعرف على الأسباب التي أوصلت الطرفين إلى الوضع المعقد الحالي والعمل على إزالتها».

وقد يتطلب تجاوز هذا "الوضع المعقد" أن تولي واشنطن المزيد من الانتباه للتطورات التي شهدتها طهران مؤخراً. فقد أدت حاجة إيران إلى سياسة خارجية تكون أكثر تكيفاً مع التغيرات في الشرق الأوسط، وما يعانيه النظام من انقسامات مستمرة، إلى جانب، وهو الأمر الأهم، صعود جيل جديد من القادة في طهران، إلى انطلاق جدل داخلي مهم ضمن النظام. وفي حالة اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية الخطوات الصحيحة، فمن الممكن أن يكون دورها حاسماً في تلك المداولات.

ويميل الغربيون إلى اعتبار أن السياسة الداخلية لإيران هي عبارة عن سجال بين المتشددين والبراجماتيين. فقد استحوذت المنافسة بين الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني والمرشد الأعلى علي خامنئي، والمد والجزر اللذان اتسمت بهما حركة الإصلاح، على انتباه الأجانب لمدة طويلة على أمل أن يؤدي ذلك إلى دفع السياسة الإيرانية باتجاه الديمقراطية. إلا أن ما أخفق هؤلاء المراقبون في إدراكه هو أن النموذج القديم القائم على الليبراليين مقابل المحافظين لم يعد قائماً. فالنظام الإيراني يمر بمرحلة تحول بتأثير من مجموعة صاعدة من المحافظين الشبان. وبينما لايزال حكماء الثورة هم أصحاب الكلمة الأخيرة، فإن قراراتهم أصبحت تأخذ، بشكل متزايد، شكل رد الفعل تجاه المبادرات التي يطلقها تلاميذهم الأكثر جموحاً. فلم يعد هناك خط واضح يفصل بين اليسار واليمين وأصبحت الانقسامات في طهران اليوم تقوم بين الجيلين القديم والجديد، وفيما بين شبان اليمين الجديد.

وقد تجنب هؤلاء القادة الجدد، على عكس أسلافهم خلال ثمانينيات القرن العشرين -بمن فيهم الرئيس الاستفزازي محمود أحمدي نجاد- إدانة نظم دول الخليج العربية ونظامي مصر والأردن الذين لهم علاقات مميزة مع الغرب، وتحاشوا التخطيط لإطاحتها. فهم معنيون أكثر بالسياسات الخارجية لتلك الدول أكثر من تركيبتها الداخلية. كما تجنب هؤلاء القادة العمل على تصدير الثورة الإيرانية إلى أرض العراق الخصبة. فقد توقع المسؤولون الإيرانيون أن تلقى تلك المحاولات معارضة من كبار رجال الدين والسياسة الشيعية في العراق، وفضلوا بدلاً من ذلك التركيز على الأمور الأكثر عملية. وبينما يرغب هؤلاء المسؤولون في أن يحكم جارَهم نظامٌ متعاطف ومتفاهم معهم، فإنهم يدركون أن الشيعة في العراق لن يرضخوا لأوامر طهران. وهم مستمرون في دعم الأحزاب الشيعية في العراق لا لرغبتهم في تعيين دمية أو وكيل لإيران، وإنما لرغبتهم في الحيلولة دون قيام نظام معاد جديد بزعامة السنة.

ولا يعني ذلك أن اليمين الجديد لا يسعى إلى إحداث تغييرات مهمة في علاقات إيران الدولية. إلا أن الجدل الذي يسود إيران اليوم يركز على الكيفية التي يمكن أن يرسخ بها النظام دائرة نفوذه ويستغل مركزه كقوة إقليمية صاعدة ومهيمنة. وقد أدت إطاحة نظامي طالبان وصدام حسين وتورط الولايات المتحدة الأمريكية في العراق إلى أن يتطلع الرجعيون الجدد في إيران إلى اقتناص الفرص الفريدة التي سترسخ تفوق بلدهم. وأصبحت إيران الآن تعتبر نفسها الدولة التي لا غنى عنها في الشرق الأوسط.

الانقسام في المواقف

كما جرت العادة بالنسبة إلى أي فريق متفوق في السياسة الإيرانية، يلاحظ أن اليمين الجديد يعاني من الانقسام. ومن بين الأمور التي يدور حولها هذا الانقسام هو ما إذا كان السبيل الأفضل لتحقيق مصالح إيران هو من خلال التعايش مع الولايات المتحدة أو من خلال تحديها. ففي جهة، يقف الراديكاليون وفي مقدمتهم الرئيس أحمدي نجاد والذين يضمون كذلك شخصيات في مراكز مهمة أخرى مثل مرتضى رضائي وهو نائب قائد الحرس الثوري، ومجتبى هاشمي ثمره وهو نائب وزير الداخلية. ولا يمكن بسهولة إغفال

الراديكاليين الذين يستمدون قوتهم من الحرس الثوري (وخصوصاً إدارة الاستخبارات التابعة له)، ومن قوات التعبئة "الباسيج"، ومن مجموعات مثل اتحاد بناة إيران الإسلامية وجمعية المهندسين الإسلاميين. وعلى الرغم من أن العديد من كبار رجال الدين يرفضون ادعاءات أحمدي نجاد الدينية، فقد نجح هذا الأخير في كسب تأييد مجموعة محدودة من رجال الدين وخصوصاً الشخصية الرجعية البارزة آية الله محمد تقي مصباح يزدي وهو المرشد الروحي للكثير من الرجعيين الشبان.

إن التجربة السياسية للعديد من هؤلاء لم تبدأ مع ثورة عام 1979 وإنما مع الحرب ضد العراق في ثمانينيات القرن العشرين، والتي جعلتهم يشعرون بالسخط تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي ويؤمنون بضرورة الاعتماد على النفس. ففي رأي هؤلاء المحاربين القدامى، بينت الحرب أن مصالح إيران لا يمكن حمايتها من خلال الالتزام بالمعاهدات الدولية أو استمالة الغرب. ويعتبر أحمدي نجاد وحلفاؤه بصورة خاصة أن الولايات المتحدة هي "الشيطان الأكبر"، وأنها مصدر من مصادر التلوث الثقافي وقوة رأسمالية جشعة تستغل موارد الشعوب. ويعتقد هؤلاء أن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن كافة المحن التي عاشتها إيران، بدءاً بنظام الشاه وحتى غزو إيران من قبل العراق بقيادة صدام حسين، وأن نجمها قد بدأ في الأفول. فقد قال الجنرال حسين سلامي وهو أحد قادة الحرس الثوري في آذار/ مارس 2006: «لقد قمنا بتقييم أقصى ما يمكن أن تبلغه قوة الاستكبار العالمي، وعلى هذا الأساس فليس ثمة ما يدعو إلى القلق».

وعلى الرغم من معتقدات أحمدي نجاد الدينية العميقة، فإنه ليس مخلِّصاً مسيحانياً يسعى إلى إقامة نظام عالمي جديد، ولكنه استغلالي محنك يسعى إلى استثارة السخط العام في منطقة مليئة بالفوضى. وهو يعي أن المجازر في العراق، وتوقف عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، وعجز الحكام العرب عن التصدي لواشنطن، عوامل خلقت جميعها شعوراً قوياً بالعداء تجاه أمريكا في جميع أرجاء الشرق الأوسط، وأن هناك رغبة شعبية متزايدة في ظهور زعيم لديه الاستعداد للوقوف في وجه إسرائيل والولايات المتحدة. ويطمح أحمدي نجاد بشدة إلى أن يكون هو ذلك الزعيم. لذلك، فهو يستخدم خطاباً ملتهباً بشأن المحرقة اليهودية وإسرائيل، ويدعم حزب الله، وينادي بالتضامن

الإسلامي لتجاوز الانقسامات الطائفية بما جعل من دولته الفارسية الشيعية بلداً محط إعجاب حتى بالنسبة إلى العرب السنة.

ويَعتبر أحمدي نجاد وحلفاؤه، وهو أمر ممكن تفهمه، أن امتلاك إيران للسلاح النووي أمر مهم من أجل ترسيخ مركزها ومساعدتها على التقليل من أهمية النفوذ الأمريكي في المنطقة، وهما غايتان يستحق بلوغهما تحمل الآلام والعقوبات. وقد اعتبر آية الله مصباح يزدي أن تلك المهمة إنما هي "اختبار إلهي عظيم"، فيما ذكرت صحيفة كيهان الناطقة باسم اليمين المتشدد أن امتلاك «المعرفة والقدرة على صنع الأسلحة النووية أمر ضروري من أجل الاستعداد للمرحلة القادمة في ساحة المعركة المستقبلية». وانطلاقاً من عدم ثقتهم بواشنطن، يرى المتشددون أن الاعتراضات الأمريكية على طموحاتهم النووية لا ترتبط بالرغبة في منع انتشار الأسلحة النووية بقدر ارتباطها باستغلال القضية لحشد تأييد حلفاء الولايات المتحدة ضد إيران. وكما يقول أحمدي نجاد: «إذا تم حل هذه المشكلة، فإنهم [أي الأمريكيين] سيثيرون قضية حقوق الإنسان. وإذا حُلت قضية حقوق الإنسان، فسيثيرون ربما قضية حقوق الحيوان».

وقد نجحت التصرفات الهزلية لأحمدي نجاد في أن تجعله محط الانتباه الدولي على مدى العامين الماضيين بما يسهل معه على المراقبين الخارجيين إغفال ظهور معسكر آخر مهم ضمن اليمين الجديد في إيران. وتميل هذه المجموعة، المحافظة أيضاً، إلى تقديم القومية الإيرانية على الهوية الإسلامية، والبراجماتية على الأيديولوجية. ومن بين زعماء هذه المجموعة علي لاريجاني وهو رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي [آنذاك]، وعباس محتاج وهو قائد البحرية الإيرانية، وعزة الله زرغمي وهو مدير التلفزيون الإيراني، وجميعهم من القوميين الذين -كما هي الحال بالنسبة إلى الراديكاليين- شكَّلتهم الحرب الإيرانية-العراقية ولكنهم استخلصوا منها نتائجهم الخاصة. ومع سيطرة الإصلاحيين على العديد من المؤسسات الحكومية الإيرانية خلال تسعينيات القرن العشرين، انسحب هؤلاء المحافظون إلى المراكز البحثية وخصوصاً جامعة الإمام الحسين، لإعادة تقييم علاقات إيران الخارجية. ومن خلال تقييم كتاباتهم وخطبهم، يبدو أنهم خلصوا إلى أن انتهاء الحرب الباردة والموقع الجغرافي الفريد الذي تتمتع به إيران قد جعلا منها قوة إقليمية

طبيعية، وأن تقدُّم إيران حالت دونه التصرفات الأيديولوجية المتطرفة للنظام وعداؤه غير الضروري تجاه الغرب.

ويرى هؤلاء أن السبيل الوحيد كي تتمكن إيران من استغلال قدراتها هو التصرف بأسلوب أكثر عقلانية، مما يعني الحد من بعض مظاهر نفوذها، والالتزام بمجموعة معينة من القواعد الدولية، والتوصل مع أعدائها إلى اتفاقيات مقبولة لدى الطرفين. وقد ازداد نفوذ العديد من أعضاء هذه الفئة البراجماتية ضمن المجلس الأعلى للأمن القومي والدوائر الاستخباراتية والجيش خلال العامين الماضيين. وباستخدام اتصالاتهم مع رجال الدين التقليديين وروابطهم الوثيقة بالمرشد الأعلى، فهم يسعون إلى التحكم في علاقات إيران الدولية وانتزاع إدارتها من أيدي المتشددين. ولا تكمن الأهمية الحقيقية للانتخابات البلدية التي أجريت في إيران في كانون الأول/ ديسمبر 2006، والتي حصل مؤيدو أحمدي نجاد فيها على نتائج مخيبة للآمال، في صعود الحركة الإصلاحية بقدر ما تكمن في كون العديد من المحافظين الشبان غير الراضين عن سياسات أحمدي نجاد قد حققوا نتائج جيدة.

وتتمثل نقطة الخلاف الرئيسية بين مجموعتي اليمين الجديد في موقف كل منهما تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. فالبراجماتيون يرون أن تفوق إيران لا يمكن ضمانه من دون إقامة علاقات أكثر عقلانية مع واشنطن. وفي مقابلة أجريت مع لاريجاني أواخر عام 2005، قال: «قد نكون على ثقة من أن الأمريكيين هم أعداؤنا، ولكن العمل مع العدو هو جزء من متطلبات السياسة»، وأضاف «إن سياسة رأب الصدع وتطبيع العلاقات في حد ذاتها مفيدة على المدى الطويل». وكما هي الحال بالنسبة للصقور، يرى لاريجاني وحلفاؤه أن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط سيتناقص لا محالة. أما ما يقلقهم، على عكس الصقور، فهو أن ذلك الوجود قد يستمر في الوقوف أمام صعود إيران من جديد. لذلك، هم يرون أن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة سيمهد الطريق أمام إيران كي تزيد من نفوذها في المنطقة.

ويتفق المعتدلون مع الراديكاليين في أنه كي تعزز إيران نفوذها، فهي بحاجة إلى امتلاك قدرة عسكرية نووية. وكما ذكر علي حسيني تاش، وهو نائب رئيس المجلس الأعلى

للأمن القومي «يعد البرنامج النووي فرصة لنا كي نسعى إلى تبوُّء مركز استراتيجي وإلى ترسيخ هويتنا القومية». إلا أن المعتدلين يؤمنون أيضاً بضرورة أن تتبنى إيران موقفاً متهاوداً، ويؤيدون التزامها بأحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ويؤكدون على أهمية اتخاذ الخطوات الكفيلة باستعادة ثقة المجتمع الدولي. ويرى هؤلاء أنه من خلال تحسين علاقات طهران مع واشنطن، فإن بإمكانهم تهدئة هواجس الولايات المتحدة بشأن برنامج إيران النووي دون الحاجة إلى التخلي عن هذا البرنامج.

ومن الشخصيات التي تبدي آراء متأرجحة حول هذا النقاش المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي الذي أبدى إلى الآن تأييداً حذراً لمساعي البراجماتيين لإجراء مفاوضات مع الولايات المتحدة. فمن ناحية، يؤيد خامنئي -وهو الأيديولوجي المتشدد صاحب الشكوك بشأن الولايات المتحدة- انتقادات أحمدي نجاد اللاذعة للغرب وتوجهاته الإسلامية الجامحة. ويفتقر خامنئي إلى المؤهلات الدينية الكاملة مما يضعف مركزه ضمن هرم المؤسسة الدينية ويضطره إلى الاعتماد على العناصر الرجعية لتعزيز سلطته، ومن ثم من الصعب عليه أن يثني أحمدي نجاد عن عزمه. ومن ناحية أخرى، اتسمت علاقات خامنئي مع المتشددين بالتوتر دائماً بسبب تشككهم في قدرته على اتخاذ القرارات والثبات عليها في أوقات الأزمات. ومن أجل النجاة من مكايد السياسة في الجمهورية الإسلامية، فقد حرص خامنئي على اتخاذ موقف متوازن تجاه كافة الفصائل ودون تقديم أحدها على الأخرى.

وقد نجح البراجماتيون إلى الآن في إقناع خامنئي بقبول احتمال أن تجرى مفاوضات مع الولايات المتحدة حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. إلا أن الوضع السياسي في إيران يتغير بسرعة. ويبدو أن في إخفاق الولايات المتحدة في العراق، والانتصار الشهير لحزب الله على إسرائيل في صيف 2006، وانتصار دبلوماسية التحدي التي يقودها أحمدي نجاد بشأن البرنامج النووي، دليلاً على صحة رأي من ينادون بالمواجهة. ويبدو المرشد الأعلى، المتردد دائماً، غير ميال الآن لحسم الجدل الداخلي الدائر في طهران بصورة نهائية.

أسلوب التقارب

إن السبيل الأفضل أمام واشنطن للخروج منتصرة من هذا المأزق يكمن في إقامة اتصالات دبلوماسية تتسم بدرجة أكبر من الانفتاح والمرونة. وسيتطلب ذلك ما هو أكثر من مجرد تغيير في السياسة، فهو سيتطلب كذلك تحولاً في النمط المتبع. ففي ظل سياسة الاحتواء، اعتبر صانعو السياسة الأمريكيون لفترة طويلة أن تطبيع العلاقات هو النتيجة النهائية لعملية طويلة من المفاوضات. إلا أنه مع اعتماد سياسة جديدة للتواصل، فلا بد أن يكون التطبيع هو نقطة البداية التي سيتم الانطلاق منها لمناقشة قضايا مثل الأسلحة النووية والإرهاب. ويُعتبر اعتماد استراتيجية يتم بموجبها وضع ترتيبات أمنية واقتصادية متكاملة هو أفضل السبل لجعل إيران تلتزم بالوضع السائد في المنطقة دون محاولة تغييره. ومن الناحية العملية، فسيتم خلق وضع جديد تصبح بموجبه العلاقات مع واشنطن ذات قيمة أعلى في نظر النظام مقارنة بعلاقاته بحزب الله أو بسعيه إلى امتلاك الأسلحة النووية.

ومن أجل تسهيل حدوث مثل هذا التغيير، لا بد أن تشد واشنطن من أزر البراجماتيين في طهران، وذلك بأن تعرض على إيران إعفاءها من العقوبات وإقامة علاقات دبلوماسية معها. ومن شأن اعتراف واشنطن بمركز إيران الإقليمي وتعميق علاقاتها الاقتصادية مع الغرب أن يمكّن البراجماتيين، في نهاية المطاف، من دفع خامنئي نحو تهميش الراديكاليين الذي يصرون على أن المواجهة هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن تسمح الولايات المتحدة من خلاله لإيران بتحقيق غاياتها النووية.

ومع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر في سياستها تجاه إيران، فإن عليها التخلي عن فكرة تقديم ضمانات أمنية لها. فقد كان من قبيل الأمور التقليدية، وحتى الروتينية، ضمن دوائر صنع السياسة في واشنطن الاعتقاد بأن السبيل الوحيد لحل معضلة إيران هو أن تتعهد إدارة الرئيس جورج بوش بعدم مهاجمتها. وينطوي هذا الرأي على خطأ أساسي في فهم تصور الجمهورية الإسلامية لقوتها ولمركزها في الشرق الأوسط كما هو عليه اليوم. فحماة النظام الثيوقراطي لا يهابون الولايات المتحدة ولا يتعاملون مع المجتمع الدولي من مركز ضعف استراتيجي. ولا تسعى طهران اليوم إلى الحصول على

ضمانات أمريكية بشأن عدم توجيه ضربات عسكرية إليها وإنما إلى أن يتم الاعتراف بمركزها وبنفوذها في المنطقة.

توجد حاجة حقيقية لأن تجري الولايات المتحدة تغييرات مهمة على مقاربتها بشأن إيران سواء من حيث محتوى هذه المقاربة أو أسلوبها. فبالنظر إلى الطبيعة الثيوقراطية للنظام الإيراني وإلى الأوهام التي تتملكه، فسيكون على واشنطن تعديل خطابها. فلم يعد بإمكان المسؤولين الأمريكيين شجب إيران باعتبارها "مركزاً للاستبداد" أو ممولاً رئيسياً للإرهاب من جهة، واقتراح إجراء مفاوضات معها من جهة أخرى. وكما هي الحال بالنسبة إلى كافة الأنظمة الثورية، تصر إيران على أن يقوم المجتمع الدولي ليس فقط بالاعتراف بمصالحها وإنما أيضاً بشرعنة قوتها. ولا يُعتبر رجال الدين في إيران فريدين من نوعهم. فقد طالب السوفييت لعقود كاملة الولايات المتحدة بالاعتراف رسمياً بالحدود التي فصلت أوربا الشرقية بعد الحرب [العالمية الثانية]. ولابد إذاً أن تعترف أي سياسة أمريكية جديدة تجاه إيران رسمياً بسلطة الجمهورية الإسلامية.

ومن هذا المنطلق، فإن على واشنطن أن تتخلى عن سياستها العقيمة بشأن تغيير النظام بما في ذلك منحتها الزهيدة بقيمة 75 مليون دولار المخصصة للإيرانيين في المنفى وللإنفاق على خدمات البث الإذاعي الذي تقوم به إلى داخل إيران. ويعود ذلك إلى سببين، أولهما هو الخطأ في اختيار الهدف. فعلى عكس ما كانت عليه أوربا الشرقية في ثمانينيات القرن العشرين، تفتقر إيران إلى حركة معارضة متماسكة لديها الاستعداد لأن تتلقى التوجيه والدعم من الولايات المتحدة. أما السبب الثاني، فهو أن النداءات بتغيير النظام تعود في الغالب بنتائج عكسية. ذلك أن الانتقادات التي توجهها واشنطن وما تقدمه من مساعدات إلى معارضة ديمقراطية (غير فاعلة) أقنعت العديد من المتشددين الإيرانيين بأن عرض واشنطن لإجراء مفاوضات ما هو إلا محاولة لإضعاف النظام في طهران. لذلك، فإن أي جهود يبذلها المعتدلون للتواصل مع الولايات المتحدة تتم إدانتها بشكل روتيني باعتبارها استسلاماً للحيل الهدامة للشيطان الأكبر.

إن إيران ستتغير لا محالة، ولكن وفق شروطها هي وبالوتيرة التي تراها مناسبة. إن من مصلحة الولايات المتحدة أن تعيش طهران في ظل حكومة أكثر تسامحاً. إلا أنها، أي

الولايات المتحدة، لن تصبح أكثر قرباً من نيل هذا المطلب من خلال الشائعات التي يتم بثها على لسان المعارضة الإيرانية في المنفى أو من خلال نداءات الرئيس بوش إلى شعب إيراني غير مبال. فمن شأن إدماج إيران ضمن الاقتصاد والمجتمع العالميين أن يسهم بدرجة أكبر بكثير في الإسراع بوتيرة تحولها الديمقراطي.

قواعد التواصل

إن أفضل السبل للتواصل مع إيران هو من خلال قيام واشنطن بإجراء مفاوضات مباشرة معها بشأن القضايا المهمة وذلك على أربعة محاور. وبما أن الهدف من المحادثات هو تطبيع العلاقات، فلا بد أن يُعنى المحور الأول بوضع جدول زمني لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، وبالإزالة التدريجية للعقوبات الأمريكية، وبإعادة الأرصدة الإيرانية المجمدة. وسيساعد منح مثل تلك الحوافز المهمة بدرجة كبيرة على تسهيل المحادثات المثمرة بشأن القضايا الأكثر تعقيداً، وتحسين الشعور لدى الشعب الإيراني تجاه الولايات المتحدة.

بالنظر إلى التقدم الذي أحرزه البرنامج النووي الإيراني، فإن تلك القضية تستحق أن تشكل المحور الثاني من المحادثات. إن الفكرة القائمة على أن الجمهورية الإسلامية ستتبع النموذج الليبي من خلال إزالة بنيتها التحتية النووية بالكامل ليس لها ما يبررها. وستتركز مهمة المفاوضين المعنيين بهذه القضية في تحديد الخطوات التي يمكن أن تتخذها إيران لاستعادة ثقة المجتمع الدولي، كالخضوع لنظام إشراف دقيق للتأكد من أن برنامجها النووي لن يتم تحويله للأغراض العسكرية. ولا بد أن تُمنح إيران حقوقها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لتطوير قدرة محدودة على تخصيب اليورانيوم، على أن تخضع في مقابل ذلك إلى إجراءات التحقق مثل الزيارات التفتيشية المفاجئة، والسماح بوجود دائم لخبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والكشف بصورة كاملة عن نشاطاتها السابقة. قد يكون الهدف النهائي لإيران هو إنتاج أسلحة نووية. إلا أن حالة العراق تشير إلى أنه في ظل عملية تحقق صارمة بدعم من المجتمع الدولي، فإنه بالإمكان الوقوف أمام تلك الطموحات.

وينبغي أن يتركز المحور الثالث على العراق؛ ففي ضوء تقرير بيكر-هاملتون، عكف الكثير من صانعي السياسة والخبراء في واشنطن على إبداء الأسباب التي ستدعو إيران إلى عدم إبداء تعاون في هذا المضمار. إلا أن الكثير من تلك الآراء غير صحيح. فالأسطورة الأولى تقوم على أن إيران تفضل أن تبقى القوات الأمريكية في العراق، وأن تُقتَّل هناك على اعتبار أن تصاعد أعداد القتلى سيردع الولايات المتحدة عن الخوض في مغامرة فاشلة جديدة. وبالفعل، فبعد أربع سنوات تقريباً من الحرب المتواصلة، يعتقد المسؤولون الإيرانيون أن الطموحات الإمبريالية للولايات المتحدة قد تقلصت بالدرجة الكافية وأن هيبتها لا تتحمل المزيد من النزف. وتقوم الأسطورة الثانية على أن إقناع إيران بإبداء تعاون سيتطلب تعليق العقوبات التي فرضتها عليها الأمم المتحدة بسبب برنامجها النووي، إلا أن ذلك الرأي يفترض أن هناك عملية متفقاً عليها تجري في إطار الأمم المتحدة ويجب تعطيلها، وهذا كلام غير دقيق. وعلى عكس الأمريكيين، فإن القادة الإيرانيين لا يؤمنون بوجود علاقة قوية بين سياستهم تجاه العراق وسياستهم النووية. أما الإجماع السائد في طهران اليوم فهو على أن الاحتلال الأمريكي للعراق يمنع تحقيق تقدم ملموس في هذا البلد على الصعيد السياسي، وعلى أن السبيل الوحيد لاستعادة الاستقرار في العراق هو الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية.

وبغض النظر عن تصورات طهران ودوافعها، فإن ما لها من تأثير على العراق يجعلها شريكاً لا غنى عنه. وعلى الرغم من انشغال إيران بتعزيز مركز حلفائها العراقيين الشيعة وبتسليح المليشيات التابعة لهم، ومن رد فعل واشنطن على ذلك من خلال كيل الاتهامات لإيران، فإن الحكومتين لديهما العديد من الأهداف المشتركة. فمن مصلحة طهران، مثلها في ذلك مثل واشنطن، نزع فتيل الحرب الأهلية الجارية والمحافظة على وحدة العراق. كما تدرك النخبة الحاكمة في إيران أيضاً أن الأسلوب الأنسب لتحقيق أهدافها هو من خلال إجراء الانتخابات التي ستعزز حتماً موقف الأغلبية الشيعية. وسيساعد قيام حكومة عراقية قادرة على أداء وظائفها على رحيل القوات الأمريكية، وتحييد الحركة التمردية، وإدماج المعتدلين من السنة في النظام الحاكم، وجميعها أهداف تخدم مصالح إيران والولايات المتحدة على السواء.

وعوضاً عن الشكوى المستمرة من النفوذ الإيراني المتزايد في العراق، على صانعي السياسات في الولايات المتحدة التركيز على التحدي المتمثل في إدارة هذا البلد بصورة بناءة. فبمجرد التسليم بنفوذ إيران المشروع ووضع إطار لتحقيق التناغم بين سياسة الدولتين، سيصبح من الأسهل على واشنطن تقديم طلباتها إلى طهران، وستصبح في مركز أفضل لممارسة الضغط على طهران، من أجل -على سبيل المثال- كبح الميول الانفصالية للشيعة العراقيين وضبط المتمردين أمثال قائد المليشيا الشيعية مقتدى الصدر. ومن ناحية أخرى، تمثل إيران اليوم أحد أكبر الشركاء التجاريين للعراق. وعلى الولايات المتحدة العمل على تيسير تلك التجارة لما لها من دور في المساعدة على تحقيق الاستقرار في جنوب العراق. وكلما أسرعت واشنطن بإدراك الدور المفيد الذي يمكن أن تلعبه طهران في العراق، تمكنت من الحيلولة دون انقسامه وزيادة حالة عدم الاستقرار في الخليج.

أما المحور الرابع، وهو الأصعب، للمفاوضات فيجب أن يدور حول عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي عارضتها طهران بشدة من خلال دعم "الإرهاب" في الكثير من الأحيان. ويرتبط عداء طهران لإسرائيل بأيديولوجيتها الإسلامية التي تنكر مشروعية المشروع الصهيوني. ويتيح الدعم الذي تمنحه إيران لحزب الله وحركة حماس أن تكون لطهران كلمة في منطقة تتجاوز مداها العسكري. ومع خروج حزب الله من صراعه ضد إسرائيل صيف عام 2006 منتصراً وأكثر شعبية، ازدادت درجة التعنت الذي تبديه إيران. وسيتعين على واشنطن العمل على تغيير هذا الموقف. فإذا سعت إيران والولايات المتحدة إلى تطبيع علاقاتهما، فقد يؤدي عداء طهران لإسرائيل إلى أن تخسر الأولى، ولأول مرة، مزايا حقيقية.

وعند التفكر في تاريخ إيران، يتبين أن سلوكها يمكن أن يتغير نحو الأفضل. ففي تسعينيات القرن العشرين على سبيل المثال، كان تقديم الحوافز الصحيحة كفيلاً بإقناع طهران بالتوقف عن اغتيال المعارضين الإيرانيين في أوربا وعن تقديم الدعم لبعض النشاطات الإرهابية في الخليج. وفي عام 1997، أصدرت محكمة ألمانية حكماً على عملاء حكوميين إيرانيين بتهمة قتل زعماء للمعارضة الكردية بمطعم في برلين قبل ذلك بخمس سنوات، مما أدى إلى قيام الحكومات الأوربية بسحب دبلوماسييها من طهران وفرض

عقوبات تجارية عليها. وكان رد فعل الجمهورية الإسلامية أن سارعت بالتخلي عن أسلوب استهداف المعارضين في المنفى. وضمن السياق نفسه، اشترطت المملكة العربية السعودية ودول الخليج لتطبيع العلاقات مع إيران في تسعينيات القرن العشرين أن تتوقف إيران عن تقديم الدعم للعناصر الراديكالية في تلك الدول. وفي هذا المثال أيضاً، كانت المزايا الاستراتيجية للوفاق كافية لإقناع طهران بتغيير أسلوبها.

تلك دروس على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد منها الآن. فمع سعي الولايات المتحدة وإيران إلى حل الخلافات القائمة بينهما، قد يؤدي التقدم في هذا الاتجاه إلى تخلي طهران عن معارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط وعن اعتمادها على "الإرهاب". ولا بد من دعم هذا التحول من خلال تقديم الحوافز الدبلوماسية والاقتصادية. ويجب أن يتم ذلك ليس من خلال محاولة إقناع طهران بالتخلي عن حزب الله مثلاً وإنما من خلال ممارسة الضغط عليها كي تقوم، من ناحيتها، بإقناع حزب الله بلعب دور بناء في السياسة اللبنانية وبالتوقف عن مهاجمة إسرائيل.

لقد حالت ثلاثة عقود تقريباً من العواطف الجياشة والخطاب غير المسؤول دون إقامة علاقات عقلانية بين الولايات المتحدة وإيران. فكثيراً ما تمت التضحية بالبراجماتية لصالح الأيديولوجية، وطغت المظالم التاريخية المعقدة على المصالح المشتركة. أما اليوم، فيوجد في إيران فصيل قوي على الأقل، وهو البراجماتيون ضمن اليمين الجديد، يرغب في النظر في إمكانية التعايش مع واشنطن. وفي حالة قيام واشنطن باتخاذ خطوة مماثلة من خلال وضع استراتيجية شاملة للوفاق، فقد يصبح من الممكن في نهاية المطاف أن تتجاوز إيران والولايات المتحدة العداء المتبادل القائم بينهما.

إن اعتماد نمط جديد للعلاقات بين الطرفين لن يمنع نشوء توترات أو حتى صراعات بينهما، إلا أنه قد يقنع طهران بأن السبيل الأفضل لتحقيق مصالحها هو من خلال ضبطها الطوعي لميولها الراديكالية. فإيران ستظل تمثل مشكلة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في المستقبل المنظور. أما السؤال المطروح فهو: ما هي أفضل السبل لإدارة تعقيداتها وتناقضاتها؟ إن من شأن قيام الولايات المتحدة بتقديم عرض إلى إيران بتطبيع العلاقات

والبدء في محادثات بشأن كافة القضايا العالقة بين الدولتين أن يعطي لإيران الفرصة للاختيار ما بين الرغبة في أن تصبح دولة تدافع عن مطالب مشروعة أو دولة تقودها الأوهام الهدامة. وتوجد إشارات، ولأول مرة منذ عقود، إلى أن إيران قد تميل إلى الخيار الأول.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.
2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

#	العنوان	المؤلف
1.	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2.	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3.	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994)	جوليان ثوني
4.	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
5.	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6.	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7.	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8.	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9.	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10.	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11.	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12.	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14.	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
15.	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16.	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17.	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
18.	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19.	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.20	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
.21	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
.22	الشراكة الأوروبية – المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
.23	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
.24	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
.25	سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
.26	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
.27	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
.28	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
.29	العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
.30	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
.31	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
.32	التيارات السياسية في إيران 1981 – 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
.33	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
.34	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

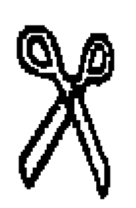
صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.35	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
.36	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
.37	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
.38	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
.39	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
.40	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
.41	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
.42	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
.43	مفاوضات السلام وديناميكية الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
.44	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
.45	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
.46	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
.47	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
.48	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
.49	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
.50	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.51	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
.52	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
.53	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
.54	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
.55	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
.56	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
.57	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
.58	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
.59	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
.60	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
.61	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
.62	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
.63	دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا	أيان تايلر
.64	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر و شتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
.65	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
.66	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»



قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ac) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211
ISBN 978-9948-00-940-5



